



الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل

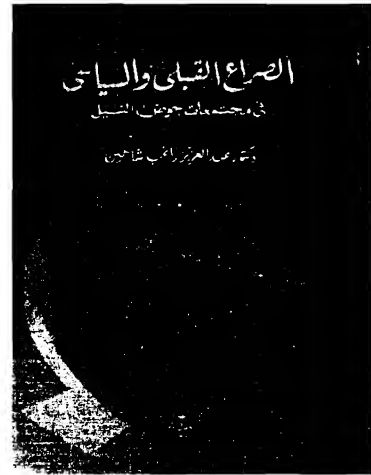
هذه بعض الكلمات التي أشار بها المؤلف إلى الوظائف الإيجابية للصراع، في بداية كتابه، الذي قسمه إلى ستة فصول رئيسية: ففي الفصل الأول قام بتوضيح الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة الصراع، أما الفصل الثاني فتناول فيه الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة الصراع، كما أوضح في الفصل الثالث التنوع والصراع الإثني في بعض مجتمعات حوض النيل، وأشار في الفصل الرابع إلى الصراع العرقي في دارفور، وبيّن في الفصل الخامس طبيعة القبيلة والصراع على السلطة في كل من رواندا وبورندي، واختتم في الفصل السادس والآخر بالتغلغل الإسرائيلي في أثيوبيا والأمن القومي المصري.

الفصل الأول

الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة الصراع

أشار الكاتب في هذا الفصل إلى النظرية الماركسية في دراسة الصراع، التي تحتل مكانة بارزة في النظرية السوسيولوجية، حيث تمثل أحد الاتجاهات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية في مقابل الاتجاه الآخر وهو البنائية الوظيفية، كما أنها تعتبر أولى النظريات في الاهتمام بالصراع.

"إن التناقض والصراع في السلطة الأفريقية وأنماط الانقلابات والاضطرابات السياسية ليست من اللازم أن تكون أداة تفرقة وتفتيت للوحدة الأفريقية، فما دامت تخضع لحدود العرف ذاته، فإنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق الثبات والاستمرار البنائي للأنساق السياسية".



• المؤلف : دكتور عبد العزيز راغب شاهين

• الناشر: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١١ م

• عدد الصفحات : ٣١٩ صفحة

• عرض: دينا العشري

شهدتها فترة الستينيات، عرف هؤلاء الصراع بشكل أكثر اتساعاً من تعريف ماركس، الذي حدده على الأساس الاقتصادي، باعتباره صراعاً اجتماعياً بين جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة. وتم تحديد هذه الجماعات على أساس الطبقة أو السلالة أو الولاء.

ثم حدد الكاتب بعد ذلك موقف الوظيفة الجديدة، ومن نظرية الصراع، كما أشار إلى نظرية النسق الانقسامي، وللنظرية العرقية، ولنظرية الصراع الإثني والسياسي والحرمان والتعبئة السياسية للجماعات وغيرها من النظريات الاجتماعية المهمة التي تفسر الصراع على أساس سوسيولوجي.

الفصل الثاني

الاتجاهات المنهجية الحديثة

في دراسة الصراع

تناول الكاتب في هذا الفصل التفاصيل الواضحة للاتجاهات المنهجية الحديثة من وجهة نظر التعددية السلمية التي تقول بتعدد المناهج، فأوضح الكاتب عدة اتجاهات، منها:

- الاتجاه السوسيولوجي الأشمل والمتعدد الأبعاد،

نتيجة للوضع الذي تغير خلال حقبة الستينيات، من اضطرابات ونمو حركات اجتماعية وسياسية مختلفة، تم النظر إلى الصراع والعنف على أساس دراسة بنائية تبني نظرة أكثر شمولاً تبعد عن التجريدات والمثالية، وتم الدعوة خاصة لعلم الاجتماع الأمريكي، إلى الابتعاد عن التمرکز حول الذات، فتم تبني علم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا توجيهها نظرياً يلائم الواقع المتغير، ويستخدم مفاهيم جديدة تصلح لمعالجة وتفسير تعقيدات الواقع، ومنها مفهوم القوة والدولة والتخلف والجماهير والصفوة الحاكمة والبناء الوظيفي والصراع

فترتكز النظرية الماركسية على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع، وعلى دور القوة عبر فترة زمنية، أما النظرية الوظيفية فترتكز على نظم الحياة الاجتماعية من خلال قيم وأنماط عامة.

كما اهتم ماركس في نظريته بتلك المواقف الصراعية التي تنشأ بسبب العلاقات المتفاوتة بين الأفراد بالنظر إلى وسائل الإنتاج، إلا أنه رغم ما لاقته نظرية ماركس من اهتمام، فإنها لم تخل من الانتقادات التي انصبحت على المضمون الأيديولوجي، وخاصة التأكيد الزائد على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية، وتجاهل الصلات المعقدة بين مختلف القوى الاجتماعية والثقافية في هذا العالم.

نموذج ماكس - فيبر في دراسة الصراع

لفت الكاتب في هذا الجزء إلى مفهوم ماكس فيبر، عن السلطة والقوة، حيث عرف القوة بأنها فرصة الإنسان لفرض سيطرته على الآخر حتى لو قاوم الآخر، والفرد الذي يقصده فيبر هنا يكون مجتمعاً متقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أما السلطة فيعرفها بأنها فرصة السيد لتحقيق طاعة هؤلاء الذين يدينون نظرياً له، وحدد الاختلاف بين القوة والسلطة بأنه يكمن في المفهوم، حيث إن مفهوم القوة لا يتضمن فكرة الحق، فالأمر واجب الطاعة، في حين أن السلطة تتضمن تحقيق الطاعة الإرادية من جانب الخاضعين.

كما حدد فيبر نماذج للسلطة، وهي (السلطة التقليدية، والسلطة العقلانية، والسلطة الكارزمية).

البنائية الوظيفية ونموذج الصراع

تجاهل علماء الاجتماع الأمريكيون المنظور الماركسي في الصراع؛ نظراً إلى كون المنظور الوظيفي كان هو السائد والذي يوجه رؤيتهم للمجتمع، ونتيجة للأحداث الاجتماعية التي

فسرت النظرية الماركسية تفجر الصراع بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية واختلاف المصالح والقيم داخل المجتمع، بينما تجاهلت العلاقات المعقدة بين القوى الاجتماعية والثقافية



- اتجاه المنهج الاجتماعي النفسي،

لفت الكاتب إلى أن منهج الاجتماع النفسي يعرف بالاتجاهات الاجتماعية، ويتبلور في ثلاثة اتجاهات، أولها البنائية التبادلية "لتابوت وكيلى"، والاتجاه البنائي في دراسة الصراع "لكوز ودهرن دورف"، والاتجاه الأخير يمثل التفاعلية الرمزية.

والتي تتخذ من وجهة نظر الفاعل مدخلها لمعالجة الصراع، بحيث تتمثل العناصر التي تعالجها في الفعل الأول، والفعل الآخر والتفاعل في المواقف الاجتماعية، كما يعتمد على الاتصال بين الأفراد، والتفاعل الإنساني الذي يلعب دوراً مهماً في اندماج الفرد بالآخرين في المجتمع، ومن ثم، يتطلب أن يركز هذا الاتجاه على الذات.

ثم انتقل الكاتب بعد ذلك للمنهج التكاملي لينتهي به الفصل الثاني، حيث أشار إلى أن التكامل المنهجي يشير إلى تحقيق درجة من المزاوجة بين المداخل المنهجية الكمية والمداخل المنهجية الكيفية في دراسة الصراع وما يستتبعها من تكامل بين الإجراءات المنهجية الكمية، والإجراءات المنهجية الكيفية الأخرى.

الفصل الثالث

التنوع الإثني والصراع

في بعض مجتمعات حوض النيل

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على التنوع

الاجتماعي والأحزاب السياسية والمشاركة والحركات الاجتماعية، والإمبريالية، والعلاقات الدولية، وغيرها من المفاهيم المعقدة التي ظهرت في المجتمع.

ومن ثم، يتم استخدام المادية الجدلية كإطار منهجي للدراسة التي تحلل الصراع بين الطبقات، الذي على أساسه يتم فحص الجذور الموضوعية، والذاتية للحياة السياسية في المجتمعات المختلفة.

أضف إلى ذلك الاهتمام المنهجي لدراسة الصراع بالرؤية المتبادلة بين العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية السائدة بين الطبقات، والفئات الاجتماعية، وهذا ما وضع في فكر ماركس لبناء التحتي والفوقي للطبقات، والتأثير المادي على الحياة في المجتمع.

- اتجاه المنهج البنائي الوظيفي،

عالم الاجتماع الشهير "بارسونز" على أهمية التحليل البنائي الوظيفي؛ لأنه يتطلب معالجة لأدوار ومراكز فاعلين في موقف اجتماعي معين، بالإضافة إلى معالجة النظم الاجتماعية المتضمنة له، وعلى الرغم من أننا نجد أن الاتجاهات الحديثة تميل إلى الاهتمام بتناول المنهجية المتعلقة بالتكتيكات المختلفة والبحث والتحليل، فإن الموقف الجديد لعلماء الاجتماع الأكاديمي وعلم الاجتماع لدى أنصار المادية التاريخية، ظهور الاتجاه التأليفي، على المستوى النظري والمنهجي، لدعم علم الاجتماع، وتزعم هذا الاتجاه "فان دون برج" و"ولترولس"، وغيرهما ممن أسهموا في تطور المنهجية في النظرية السوسيولوجية.

كما أكد الكاتب أن الاتجاه الوظيفي يقوم على التبادل الوظيفي بين عناصره ومكوناته، أي يؤكد على الوظيفة الاجتماعية، وبذلك تتكامل أسس التحليل البنائي والتحليل الوظيفي لتحقيق الفهم الصحيح للمجتمع.

حيث تردد أن الإثنية تشمل كل أشكال التمايز، أو يضيق فيقتصر على التمايز العرقي فقط.

وتم الاستعاضة عن مفهوم السلالة بالجماعة العرقية، والتي تم تعريفها بأنها فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتميزة تعر بذاتها، وترتبط معاً إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية، ومن ثم كثرت التعريفات التي عرض لها الكاتب.

من جانبهم، يرى علماء الاجتماع أن الإثنية قد تكون اختلاف الدين أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية، أو لون البشرة، أو الملامح الجسمية، أما علماء الأنثروبولوجية، فيروا أن الإثنية، هي جماعة من السكان تعيش في مجتمع أكبر، وأن الجماعة تربط بين أفرادها، ويوجد أن هناك من يستخدم الإثنية بمعنى الانتماء إلى جماعة ما.

أما الدكتور المزروعى، فقد استخدم مصطلح الإثنية، بمعنى التمايز بين الجماعات.

كما تم تحديد المقومات والمعايير التي على أساسها تتحدد الإثنية أو العرقية: مثل معيار السلالة، ومعيار الثقافة.

من هنا، يتضح أن الجماعة الإثنية تعد جماعة اجتماعية تتميز بسماتها البيولوجية. وخصائصها الثقافية التي تميزها عن أي جماعة أخرى.

ثانياً- أصول الجماعات الإثنية في حوض النيل،

أشار الكاتب إلى أن ثمة اختلافًا حول أصول الجماعات الإثنية في حوض النيل، حتى تم التمييز بين ثلاث مجموعات إثنية، وهي: الساميون، وتشمل الأمهرة والأرومو الجالا في أثيوبيا، ثم الحاميون الكوشية، مثل قبائل النوبيين والبيجا والناقلة وامتدادها في إريتريا، وأخيراً النيلية، وتشمل قبائل الدنكا والشيلوك والنوير والأنوك في السودان وجنوب غرب أثيوبيا.

ويبدو أن البعد الإثني في مجتمعات حوض

والصراع الإثني بين جماعات عرقية متعددة تقطن في بعض مجتمعات حوض النيل، ومن ثم يمكن أن تعتبر هذه الزاوية مساهمة لتحقيق الفهم العلمي لطبيعة ونوعية هذه الجماعات، وما يقوم بينها من صراع.

كما بين الكاتب أن الصراع الإثني هو الأكثر وضوحاً في المجتمعات الأفريقية، من أي مكان آخر في العالم؛ لأن الحدود السياسية لهذه الدول، والمعترف بها دولياً، غير متطابقة مع الحدود الإثنية لهذه الجماعات، بمعنى أن الدولة الواحدة تضم عدة جماعات إثنية، أو أن الجماعات الإثنية الواحدة تتوزع على أكثر من دولة واحدة، لذلك تكثر التشعب، ويصبح الولاء الأول للجماعة الإثنية منفصلاً عن الدولة، وكما قال ابن خلدون: "إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء....".

وركز هذا الفصل على دراسة ثلاثة نماذج مجتمعية أفريقية أساسية، من مجتمعات حوض النيل ذات الانتماءات الإثنية المختلفة، وهي: بوروندي والسودان وأثيوبيا. فالثلاثة حتى الآن لم تستطع تحقيق وحدتها الوطنية، فهي دائماً مهددة بالصراع الإثني.

لذلك يقوم الكاتب بدراسة مفهوم ومقومات الجماعة الإثنية ومحدداتها الرئيسية، ومدى ارتباطها بمفاهيم العرق والثقافة والسلالة، ويدرس ثانياً أصول الجماعات الإثنية في حوض النيل، كما يبحث ثالثاً عن التنوع الإثني في كل من بوروندي والسودان وأثيوبيا، ويحلل في النهاية محددات الصراع الإثني في هذه المجتمعات.

أولاً- مفهوم ومقومات الجماعة الإثنية،

عرض الكاتب للعديد من الآراء المختلفة حول تعريف الإثنية والعرقية، والسلالة، بداية من الدراسات السياسية الاجتماعية، حيث يعد مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف،

الوظيفية الجديدة فسرت الصراع المجتمعي على أسس سوسيولوجية تأخذ في الاعتبار الصراعات الإثنية والسياسية والحرمان والتعبئة السياسية للجماعات



الطبقات وتسلم مقاليد الحكم والسيطرة على الأغلبية الصماء. من الهوتو مما أدى إلى مذبحة دموية راح على أثارها الملايين من الضحايا.

التعددية الإثنية في السودان،

تختلف السودان كما وصف الكاتب عن غيرها من دول القارة، حيث إنها من أكبر الدول الأفريقية، من حيث المساحة وعدد السكان، كما تشمل العديد من الإثنيات والقبائل المختلفة، في الشمال والجنوب السوداني، وأشار أيضاً إلى أن قبيلة الدنكا من أكبر القبائل التي لها وجود على الساحة السياسية للصراع، كما وصف السودان بذلك المجتمع التعددي الإثني، الذي ليس له مطالب مشتركة.

التشرذم الإثني في إثيوبيا،

لفت الكاتب إلى أن إثيوبيا دولة تتسم بالتعددية الإثنية لدرجة أن موسوعة العالم الثالث ترى أنها تعد متحفاً أو معرضاً للجماعات الإثنية، فتضم إثيوبيا أكثر من ٧٠ جماعة إثنية من أصول لغات وديانات متباينة، ومن أهم الجماعات الموجودة بها: الأمهرة والتجراي والأرومو.

ثم أشار إلى محددات الصراع الإثني في دول حوض النيل، التي حددها على أساس التفوق الاقتصادي، من ثم، تكون العلاقة الاجتماعية مرتبطة بالإنتاج، وتصبح الجماعة المتفوقة اقتصادياً، هي صاحبة الكلمة الأولى في المجتمع، وهذا ما حدث مع الأقلية المسيطرة من التوتسي على الأغلبية من الهوتو في كل من رواندا

النيل يظهر بشكل واضح، وذلك لأن معظم حدود القارة كانت قد وضعت قبل الاستعمار الأوربي، أما بعد التقسيم الاستعماري (١٨٨٤ - ١٨٨٥م). في مؤتمر برلين، تم تقسيم القارة دون مراعاة لمثل هذه الجماعات، مما أدى إلى انشطار الجماعة الواحدة، بين دولتين أو أكثر، وهذا ما خلق الصراع بين القبائل وبعضها.

ثالثاً- التنوع الإثني،

القبلية في بوروندي،

لفت الكاتب إلى الصراع الإثني القبلي بين كل من: قبيلة الهوتو، والتوتسي، وهو يمثل نموذجاً فريداً للصراع القبلي في أفريقيا، وخاصة مجتمعات حوض النيل، فالصراع ينشب بين القبيلتين نظراً لسيطرة التوتسي ذات الأقلية العددية على الهوتو ذات الأكثرية العددية.

ثم تناول بعد ذلك التكوين القبلي للدولة من حيث المساحة وعدد السكان وخضوعها للاستعمار على مدى ٧٧ عاماً إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٦٢م. كما أشار إلى أن الصراع بين القبيلتين ليس ذا طابع لغوي أو ديني، ولكنه أرجع الصراع إلى الطابع الإثني، المتمثل في الطابع القبلي للسكان الذين يتوزعون، على قبيلتين كبيرتين مع وجود مجموعة ثالثة، لا يشكل وجودها أية أهمية تذكر.

كما أشار إلى أن القبيلتين الكبيرتين نسبياً هما الهوتو والتوتسي اللذان يختلفان في السمات الطبيعية من حيث الطول والبشرة والوزن، والقبيلة الثالثة قبيلة التوا، وتمثل ١٪.

كما عرض للوضع الاجتماعي لكل قبيلة، حيث عرفت قبيلة التوتسي بذلك الشعب المتفوق الذكي ذي الوضع الأرستقراطي، الذي تفوق على الهوتوا، فحكمه رغم ضآلة عدده الذي يمثل ١٤٪ فقط من السكان، في حين أن الهوتو يشكلون ٨٠٪، أما القبيلة الثالثة التوا فتتمثل ١٪. ومن ثم نشب الصراع بين القبائل، نتيجة للتفاوت بين

والتصحر، الذي يعجز عن تحقيق أي تنمية. حدد الكاتب بعد ذلك مفهوم العرقية في دارفور، والمنهج المستخدم في دراسته، كما حدد الإطار النظري للدراسة، ومن هنا رأي أن الصراع في هذا الإقليم يتضمن عدة مداخل جميعها تركز على الصراع والمنافسة على الموارد النادرة، مثل الثروة والقوة والنفوذ، كما يتم النظر إلى المجتمعات هناك على أنها تحاول استخدام أساليب الكسب، لبعض الجماعات للقوة والاحتفاظ بالسيادة على الجماعات الأخرى.

إقليم دارفور وقبائل دارفور:

عرض الكاتب هنا للمساحة والموقع الجغرافي الذي يتميز به الإقليم في دولة السودان، حيث تقدر مساحته بخمس مساحة السودان ككل، كما تحد الإقليم ثلاث دول أفريقية مهمة، وهي ليبيا من الشمال وتشاد من الغرب، أما الجنوب الغربي فتحدّه أفريقيا الوسطى.

وتنقسم دارفور إلى مجموعات القبائل المستقرة، وهي التي تعيش في المناطق الريفية مثل قبائل (الفور، المساليت، والزغاوة، الداجو، والتتجر، والقامة)، ومجموعات القبائل الرُحَّل، وهي التي تنتقل من مكان إلى مكان، ووفدت للمنطقة مثل (أباله، وزيلات، ومحاميد، ومهرية، وبني حسين، والرزيقات، والمعالية)، وأغلبية سكان دارفور يدينون بالدين الإسلامي، ويتكلمون اللغة العربية.

وعرض الكاتب بعد ذلك بشيء من التفصيل لكل قبيلة على حدة، ثم أوضح أن إقليم دارفور عرف على مدار تاريخه بالصراع بين قبائله على المراعي والأرض ومصادر المياه، والتي كان يتم تسويتها بين الأطراف مباشرة، حتى تدخلت بعض الدول المجاورة، مثل تشاد وليبيا في الصراعات التي نشبت بعد ذلك في الإقليم، فانتشر السلاح وانقسم السكان إلى قسمين، قسم يضم القبائل الأفريقية، والآخر يضم القبائل الأفريقية

وبوروندي، وكذلك الحال بالنسبة للشمال المسلم في السودان المسيطر على الجنوب المسيحي، ولا ننسى أثيوبيا وجماعة الأمهرة التي تريد أن يكون لها السيطرة على كافة الجماعات الأخرى، ليس هذا فحسب، لكن تريد أن تجعل معتقداتها وثقافتها، هي السائدة، مما يجعل وتيرة الصراع وعدم الاندماج بين القبائل وبعضها، في المجتمعات الأفريقية تزداد تأزماً، مما يخلق في النهاية عنصراً خارجياً مسانداً لتلك الجماعات ويتحول الصراع إلى حرب بلا نهاية.

ولفت الكاتب إلى أن إنهاء حالة الصراع هذه في الدول الأفريقية، يتطلب تكامل أبعاد المجتمع الإنساني والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع

الصراع في دارفور

بدأ الكاتب هذا الفصل بتساؤلات حول حقيقة ما يدور بإقليم دارفور، وهل كان الصراع عرقياً عسكرياً سياسياً بين أطراف الحكومة والمعارضة؟ أم تحول إلى صراع عرقي وحرب أهلية طاحنه، يخلط فيها الصراع حول الموارد المحدودة، بالنزاع حول هوية السودان وتوجهه القومي؟

فقد صور الكاتب ما يدور في دارفور بأنه أبشع أنواع الظلم الذي مارسه النظم السياسية المتعاقبة على السودان، حتى اليوم، ثم بدأ في عرض الملامح العامة لدراسته، عن إقليم دارفور، ووضع فرضيات للدراسة تمثلت في أن من أهم أسباب الصراع، تبني الجماعات العرقية في دارفور، مطالب مخالفة للتوجهات العامة للنظام السياسي القائم، ومن جانب النظام السياسي، أيضاً عدم قدرته على خلق الأجواء المناسبة لدمج الجماعات العرقية، أو إشراكها في الثروة، أو السلطة، أو أن هذا الصراع ظهر نظراً لطبيعة الإقليم وما ينتابه من مشكلات مثل، الجفاف،

الصراعات الإثنية في أفريقيا أكثر وضوحاً منها في باقي أنحاء العالم؛ لأن الحدود السياسية لهذه الدول لا تتطابق مع الحدود الإثنية للجماعات التي تقيم في هذه الدول



وحلت محلها إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية، ورغم ذلك فإن سكان الإقليم ظلوا معتمدين على الإدارات القديمة في حل النزاعات بينهم، فكان من الخطأ حل هذه الإدارات كما يرى الكاتب.

٢ - تحالف الحكومة مع بعض القبائل العربية ضد القبائل الأفريقية:

بين الكاتب أن الصراع في دارفور لم ينتقل إلى صراع سياسي وتمرد مسلح إلا بعد أن قامت مجموعة مسلحة من أبناء قبيلة الفور بالتحالف مع قبيلة الزغاوة لاحتلال إحدى المدن السودانية، وقامت الحكومة بالاعتراف بميليشيات الجنجويد باعتبارها قوات دفاع شعبي يتم التعامل معها كقوة تنظيمية.

رابعاً- البعد الإقليمي؛

حدد الكاتب في هذا الجزء مدى تدخل الدول الإقليمية في تأجيج الصراع في دارفور، ومن أهم هذه الدول "تشاد"؛ نظراً إلى وقوعها على حدود دارفور، كما بها قبائل تدين بالولاء للقبائل في دارفور، كما يتميز الإقليم بوجود قبائل عديدة لها امتدادات داخل الدول الأفريقية، وهي منطقة صراع مستمرة، فكان للقبائل في دارفور دوراً بارزاً أيضاً في الصراع التشادي - الليبي، وكذلك الصراع التشادي - التشادي، مما أدى إلى انتشار السلاح في كافة أرجاء الإقليم.

العربية. وهكذا تتعدد أبعاد الصراع في دارفور ما بين أبعاد بيئية، وأخرى اقتصادية، وثالثة سياسية.

حيث أشار الكاتب في هذا الجزء إلى وجود حركات سياسية مسلحة، وهي بدورها منظمة بشكل جيد وجميعها مرتبط بالصراع في دارفور، ومنها:

١. الجنجويد؛

تعتبر الجنجويد من أبرز العناصر المسلحة العسكرية في الإقليم، والتي نشأت عام ١٩٨٧م، وهي عبارة عن تحالف موسع يشمل كل القبائل ذات الأصول العربية، وتنقسم الجنجويد إلى قسمين: قسم في الشمال، والآخر في جنوب دارفور.

٢. حركة تحرير السودان؛

هي أيضاً حركة مسلحة في دارفور نشأت في عام ٢٠٠٢م، من بعض القبائل الأفريقية الخالصة، وتهدف هذه الحركة إلى خلق السودان ديمقراطي واحد موحد على أسس المساواة وتقويض السلطة، والتنمية، والتعددية السياسية، والرفاهية المادية، والأخلاقية لكل أبناء السودان.

٣. حركة العدل والمساواة؛

نشأت هذه الحركة أيضاً في عام ٢٠٠٣م، بعد حركة تحرير السودان، من أجل تخفيف احتكار السلطة من قبل الشمال، كما أن من أهم أهدافها إنهاء حالة التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان، ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي، والاستبداد السياسي عن كاهل الجماهير وإشاعة الحرية والعدل والمساواة، بالإضافة إلى وقف جميع الحروب وبسط الأمن في البلد وتأمين وحدته.

- دور الحكومة السودانية في الصراع؛

١ - حل الإدارة الأهلية بإقليم دارفور: قامت الحكومة بإلغاء الإدارات الأهلية القديمة التي كان يعتمد عليها الإقليم في حل المشكلات الداخلية،

١- الحرمان النسبي وما يتخللها من سحق الشعوب إزاء الحرمان الظالم الذي يدفع للعمل الأثو - سياسي.

٢ - تعبئة الجماعة، وتعتمد على المحسوبية التي يقوم بها القادة لموارد الجماعة للاستجابة للفرص السياسية المتغيرة.

وأشار الكاتب إلى أن تأجج الصراع بين القبائل يرجع إلى عدة عوامل، منها:

- التمييز الذي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالظلم.

- الظروف القومية والدولية تؤدي إلى تكثيف المظالم القبلية.

الوضع القبلي في رواندا وبورندي؛

المشكلة في رواندا وبورندي ليست ذات طابع لغوي، أو ديني، فجميعهم يتحدثون لغة واحدة، كما لا يوجد دين رسمي للدولتين، ولكن الصراع كامن على تقسيم الثروة والسلطة بين الجانبين.

الوضع السوسيولوجي؛

بين الكاتب الفرق الواضح بين كل من قبيلتي الهوتو والتوتسي، وسمات كل منهما، كما أشار إلى أن قبيلة التوتسي رغم قلة عددها فإنها استطاعت أن تسيطر على مقاليد السلطة والحياة الاجتماعية هناك، وقام الوضع على نظرية "السيد والتابع"، فاعتبر الهوتو أتباعاً لآسيادهم التوتسي، كما أنهم ملزمون أمامهم برعاية أراضيهم وأبقارهم. وهذا ما أجج الصراع واعتبر صراعاً ذا طابع قبلي واجتماعي، في آن واحد.

• التنظيم السياسي القبلي للهوتو والتوتسي؛

لا يختلف التنظيم السياسي للهوتو عن التنظيم السياسي للتوتسي، فتعتمد قبيلة الهوتو في تنظيمها السياسي على الوحدة السياسية "القرية"، أي تقوم على أسس إقليمية، وليس على أساس القرابية، يعني يلتزم الفرد بالقوانين التي تصدرها السلطة الإقليمية المنتمي إليها، أم

بالإضافة إلى متمردى جنوب السودان وعلاقتهم بتأجج الصراع في الإقليم.

خامساً: بعد التدخل الأجنبي؛

ظهرت تهديدات أوروبية وأمريكية، على أثر ما يحدث في الإقليم، من صراعات وفي السودان بصفة خاصة، وهذا التدخل غذاه الصمت العربي، وبالفعل تدخلت الدول الأجنبية حتى تم تقسيم السودان إلى شمال وجنوب، وما زالت تسعى لتقسيم السودان إلى أجزاء منفصلة عن بعضها البعض.

وقدمت الدول الأجنبية وخاصة مجلس الأمن العديد من المقترحات حول إنهاء الصراع في السودان، وخاصة في إقليم دارفور، وإدانة الانتهاكات التي حدثت فيه.

الفصل الخامس

القبيلة والصراع

على السلطة في رواندا وبورندي

وصف الكاتب القبيلة في رواندا وبورندي بأنها مصدر الصراع الدائر هناك، نظراً إلى أن الولاء يكون للقبيلة، قبل أن يكون للدولة ذاتها، ويوجد في رواندا وبورندي ثلاث قبائل أساسية، هي: الهوتو والتوتسي والتوا، ونجد أن هناك تنافساً واضحاً بين الهوتو، والتوتسي المسيطرة على مقاليد الحياة السياسية، رغم قلة عددها، فيكون دائماً الصراع على السلطة والثروة، مما يجعلهم يلجؤون إلى قوى دولية لمواجهة القبيلة الأخرى.

ركز الكاتب أيضاً على الصراع في هاتين الدولتين باعتبارهما نموذجاً للصراع القبلي، من أجل الاستحواذ على السلطة، كما أنه يمثل عينة متميزة من هذا الصراع، بين الأغلبية العددية "الهوتو"، والأقلية العددية "التوتسي"، والذي بدوره يؤدي إلى تصعيد الصراع بين الجانبين.

كما وضع الكاتب إطاراً نظرياً للصراع مبنياً على فرضيتين أساسيتين:

البعد الإثني في مجتمعات حوض النيل واضح بشكل كبير، نظراً لدور الاستعمار في تقسيم القارة دون مراعاة للتجمعات الإثنية التي انشطرت بين أكثر من دولة



الصراع في المجتمعات الأفريقية، وخاصة رواندا وبوروندي، يتطلب تحقيق تكامل أبعاد المجتمع الإثنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإقليمية والاجتماعية.

الفصل السادس

التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا والأمن القومي المصري

يعتبر هذا الفصل من أهم الفصول التي عرضها الكاتب؛ لأنه أشار إلى الأمن القومي لمصر والمخاطر التي تهدده من قبل دولة عدوة بمساعدة دولة صديقة. فبدأ بتعريف الأمن القومي، باعتباره "سلامة الدولة ومصالحها وقيمها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها"، وقد تكون المخاطر آتية من دول الجوار أو من الدول الكبرى أو من الدول غير الصديقة.

أو قد تكون داخلية كأن يهدد النظام أو المواطنون نتيجة فقد أحد مقومات الأمن، وهي - كما عرضها الكاتب - القوة العسكرية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي.

ولفت الكاتب إلى أن أخطر ما يهدد أمن مصر هو التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، والذي تقوم به إسرائيل على أعلى مستوى داخل القارة، حتى تضمن شرعية وجودها، ومن أهم الموضوعات التي تحاول إسرائيل التغلب عليها حتى تضمن وجودها هي مشكلة موارد المياه،

التوتسي، فهي الأخرى تعتمد سياستها التنظيمية على أنساق التوزيع الإقليمي، والذي يتكون من القرية والمقاطعة ونظام طبقات العمر، كما يتأثر بالنظم والمسكرات أو الفرق الحربية، فتكون القبيلة كالوحدة السياسية والإدارية الكبرى.

انتقل الكاتب بعد ذلك ليوضح لنا الأسباب التي أدت إلى الصراع على السلطة في كل من دولتي رواندا وبوروندي، كما أرجع أسباب الصراع السياسي في كلا الدولتين إلى أكثر من أربعة عشر عاملاً، منها على سبيل المثال:

- ١ . العلاقات الإثنية التي قامت على أساس عدم المساواة بين الجانبين.
- ٢ . الأفكار العنصرية الاستعمارية والمدرجات النفسية لكل منهما .
- ٣ . سلوك النخب السياسية الإثنية .
- ٤ . الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبقية .
- ٥ . عدم وجود هوية وطنية واحدة .
- ٦ . المتغيرات الاقتصادية وضغوط الزيادة السكانية .
- ٧ . عدم تحقيق العدالة الاجتماعية .
- ٨ . القبيلة والحدود السياسية .
- ٩ . التعاطف الأيديولوجي .
- ١٠ - الهوية العرقية والهوية السياسية .
- ١١ . النظام العرقي الطبقي .
- ١٢ . الصفوة العرقية والجماهير .
- ١٣ . الاستعمار وتغذيته لمشاريع العداء الإثني .
- ١٤ . ضعف قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية للجماعة القبلية .

وفي نهاية هذا الفصل، وضع المؤلف عدة توقعات لمنع الصراع، وذلك من خلال نتائج هذه الدراسة التي قام بها على كل من رواندا وبوروندي، واستخلص الكاتب أن إنهاء حالة

وسياسة التهجير اليهودي، ومسألة ملاحة البحر الأحمر.

وطالب الكاتب مصر عندما تخطط لأمنها القومي، أن تضع هذا التغلغل في اعتبارها، خاصة اتصال الجاليات اليهودية بتلك المجموعات الموجودة في القارة. حيث يوجد داخل القارة عدد لا بأس به من اليهود الأفارقة، الذين تحاول إسرائيل إرجاعهم إلى أرض المعاد (فلسطين).

ولخص الكاتب أن ما تريده إسرائيل هو ضمان وجودها عن طريق استخدام سياسة التهجير (يهود الشتات) إليها حتى تغلب على مشكلة النقص الديمجرافي لها، وبالفعل قامت إسرائيل بعمليات تهجير ودعوة لتجمع الشتات من كل دول العالم وخاصة أفريقيا.

سياسة التهجير الإسرائيلية؛

حاولت إسرائيل جمع يهود الشتات، وتوجيههم إلى أرض الميعاد، حسبما جاء في سفر التكوين، وقامت بعدة عمليات لتهجير يهود الفلاشا من أثيوبيا إليها، ورغم محاولتها المتكررة لنقل اليهود الأثيوبيين إليها، فإن وضعهم داخل إسرائيل، أصبح متردياً، وهذا ما أكده أحد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل بقوله: "لقد كنا في أثيوبيا بشر، أما هنا في إسرائيل فلسنا سوى حمير".

كما أصيب يهود الفلاشة بالإحباط الشديد من المعاملة السيئة التي يعاملون بها في إسرائيل إضافة إلى نقض الوعود، حيث وجدوا في إسرائيل قوماً يقولون ولا يفعلون.

أبعاد السياسة الإسرائيلية في أثيوبيا

أكد الكاتب أن إسرائيل تسعى مراراً وتكراراً إلى تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية لتطويق الدول العربية والسيطرة عليها وخاصة مصر، من أجل تكوين إسرائيل الكبرى مستخدمة في ذلك عوامل ضغط على الدول العربية ومصر، ومنها منابع النيل، لذلك تسعى لتوطيد علاقتها مع

أثيوبيا، وإريتريا وباقي دول حوض النيل.

بالإضافة إلى محاولة فرض وجودها العسكري في منطقة أعالي النيل، كما تهدد المصالح العربية الأفريقية من الناحية التجارية والأمنية، من خلال علاقتها مع بعض الجزر المحيطة بالبحر الأحمر، الذي يعتبر مفتاح الأمن القومي المصري، أضف إلى ذلك تورط إسرائيل في حروب أهلية أفريقية ومساندتها لها، كالصراع التشادي والليبي ومساندتها للقوى المعارضة.

وحدد الكاتب أهداف التحرك الإسرائيلي في أفريقيا في عدة نقاط:

- ١- كسر الحصار العربي المفروض عليها.
- ٢- كسب مزيد من العلاقات ومحاولة فرض حظر مضاد بتهديد الدول العربية.
- ٣- إثبات إسرائيل للدول الغربية أنها الوريث الوحيد لها والداعم لمصالحها في أفريقيا.
- ٤- تدعيم النفوذ السياسي في أفريقيا عن طريق الجاليات.
- ٥- الاستفادة من ثقل أفريقيا وعدد أصواتها في مجلس الأمن.

وفي ختام هذا الفصل، حاول الكاتب أن يضع بعض النقاط الهامة لكيفية مواجهة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا عامة والقرن الأفريقي ودول حوض النيل بصفة خاصة.

خاتمة

الكاتب قدم محاضرات موسعة في الصراعات القبلية والإثنية داخل الدول الأفريقية، التي لا تزال موجودة حتى اللحظة الحالية، ووفق في ذلك، إلا أنه تحدث في فصله الأخير عن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وتأثيره على الأمن القومي المصري، وهذا ما كان يحتاج إلى كتاب كامل، وليس بحثاً في كتاب تم اختزاله في نقاط بسيطة. ■